مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان

الدكتور أحمد زكريا صيام

قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن
Siam_Ahmad@hotmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان، حيث تم اختبار الفرضية الصفرية والتي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحاكمية المؤسسية للشركات والحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبعد تطبيق أدوات الدراسة تم التوصل الى أنه هناك علاقة بين الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في بورصة عمان في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية بالأضافة الى مجموعة من النتائج الوصفية ذات العلاقة بالدراسة.

Abstract

this study aimed to identify the role of corporate governance in repercussions of the global financial warms that by applying on the Jordanian companies in Amman Stock exchange, by testing the null hypothesis " there is no statistical relations between corporate governance and repercussions of the global financial warms. After applying study procedures we conclude that there is relation between corporate governance and repercussions of the global financial warms in addition to some of descriptive results related to study.

مدخل الى الدراسة

المقدمة

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corporate Governance " من الموضوعات الهامة بالنسبة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الاختلالات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، ومثال ذلك الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م ،وأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م ، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002م والأزمة المالية العالمية التي ما زلنا نعيشها اليوم ونراقب تداعياتها المختلفة.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة ،مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة. يضاف

إلى ذلك وكما أشار بعضهم : بان من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ،بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة. في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من المؤسسات والشركات الاقتصادية عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية ، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها .

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات والشركات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات كافة المؤسسات والشركات المختلفة ، مثل : لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992 في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999، وصندوق المعاشات العامة(Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999 م ،كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات ، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام2002م .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية والإدارة المالية الصحيحة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات والبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية والتي ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية، وبالتالي المعالجة الحثيثة للاضطرابات الاقتصادية ولا سيما الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بورصة عمان أنموذج دراستنا هذه.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

- التعرف على الدور الحقيقي للحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية عامة وبورصة عمان خاصة.

مشكلة الدراسة

أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع بعض حقوق أصحاب المصالح وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المنشورة التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات.

لذا فقد أدانت هيئه الأوراق المالية الأمريكية عام 2001م المدير التنفيذي السابق لشركهٍ Sunbeam والمتورط مع شركة Arthur Anderson في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم مبالغ كبيره ،علاوة على قيام شركة Arthur Anderson بارتكاب أخطاء مهنية جسيمه وإصدارها تقارير مراجعة مضلله وغير حقيقية مما أدى إلى تغريمها مبالغ كبيرة كعقوبة. وقد انعكس ذلك على فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وازدياد فجوة التوقعات بينهم وبين مراجعي الحسابات. (خليل، 2009)

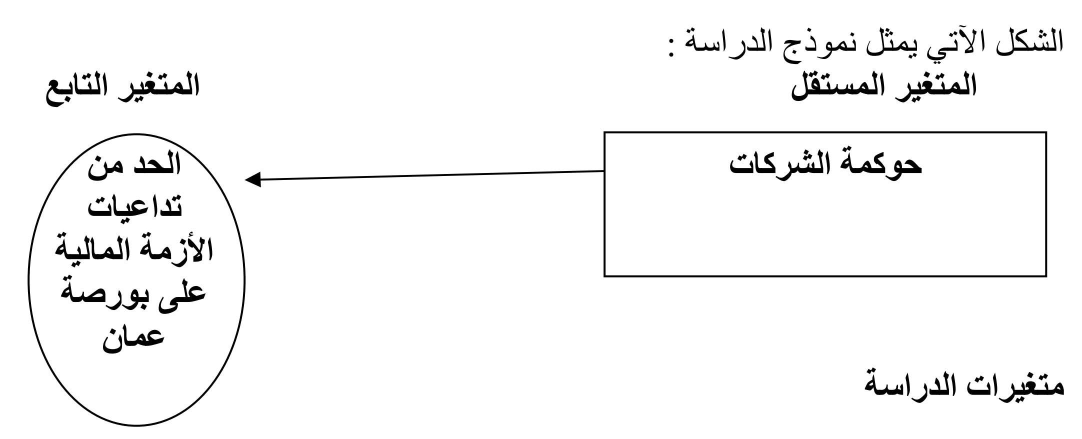
لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات ، وبذلك حازت على اهتمام مختلف الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المالية والمحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها ، وأصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها وإيجابياتها المتعددة.

حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- هل هناك تأثير فعال للحاكمية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان؟

نموذج الدراسة

الشكل الآتي يمثل نموذج الدراسة :



متغيرات الدراسة

تحوي هذه الدراسة على متغير تابع ومتغير مستقل كما يلي:
المتغير التابع: الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان.
المتغير المستقل: حوكمة الشركات.

فرضية الدراسة

انطلاقاً مما سبق تم وضع الفرضية العدمية الآتية:
H0:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان"

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المالية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتم اخذ عينة عشوائية تتكون من 35 من مديري بعض الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. وقد تم توزيع الاستبانة عليهم.

تعريف المصطلحات الأجرائية

-حوكمة الشركات: مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

محددات الدراسة

تحوي هذه الدراسة مجموعة المحددات الآتية:
- المحددات البشرية: أجريت هذه الدراسة على عينة من مديري بعض الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- المحددات المكانية: الشركات المالية في بورصة عمان.
- المحددات الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهر كانون الثاني 2009- شباط 2009.

الدراسات السابقة والاطار النظري

أولاً: الدراسات السابقة

- **دراسة القشي**، الخطيب (2006) بعنوان " الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية"
هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون **Enron**) والتي أدى انهيارها إلى انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون **Arthur Andersen**) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك

الانهيارات، ومعرفة أراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على ارض الواقع.
حيث أن الموضوع جديد نوعا ما على البيئة الأردنية فلقد استند الباحثان في استقاء معلوماتهم لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاعا الحصول عليه من شبكة الانترنت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدت أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.
- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

- دراسة يوسف(2004) بعنوان " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر.
هدفت هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما اصطلح على تعريفه اختصارا باسم " الحوكمة ". ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الجديد، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه.
ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في مصر، نظرا لازدياد دور شركات القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، بما يمثله ذلك من ضرورة متابعة أداء تلك الشركات، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن. ومن هنا كان اهتمام بنك الاستثمار القومي بهذا الموضوع.

- دراسة خليل (2003) بعنوان " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية.
سعت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية المصرية. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هناك تأثير واضح وضليع للحوكمة في تحقيق معنى أفضل للمعلومات المحاسبية والتي تؤثر بدورها على سوق الأوراق المالية.

ثانياً: الإطـــار النظري

نتيجة للعولمة وما تحمله في ثناياها من انسياب لرأس المال وفتح اسواق جديدة، بات رأس المال ومشتقاته هدفاً استثمارياً في حد ذاته، مع عمليات اعادة الهيكلة الاقتصادية وبذلك أصبحنا نشهد حالة من الاستثمار للمال في مضاربات وعمليات مالية بغض النظر عن الاصول الحقيقية لجني الارباح فكانت ظاهرة الرهن العقاري ومشتقات الصناديق الخاصة والمغالاة غير المسبوقة في قيمة الأصول



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 -7th Year: I July

ولا سيما العقارية منها حيث تشير الارقام الأولية الى تجاوز قيمة العقارات في العالم عن 70 تريليون دولار بعد أن كانت لا تتعدى 40 تريليون فقط ،وفي ضوء الازمة المالية العالمية التي يعيشها العالم اليوم وانعكاساتها على مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية فقد نتج عن ذلك أزمات في:

- السيولة
- الائتمان
- الرهن العقاري

الامر الذي أدى الى تراجع في اسعار الاسهم في البورصات العالمية , فكان لذلك أثره على الأسواق العربية كذلك وبالتالي أداء البورصة التي أخذت بالتذبذب بين الحين والآخر لأسباب موضوعية وأخرى نفسية.

ومن مظاهر الأزمة المالية العالمية على سبيل المثال لا الحصر:

- تجميد بعض المؤسسات المالية منح القروض للشركات والافراد تحسباً من عدم القدرة على السداد.
- التسارع الى سحب الايداعات من البنوك "على اعتبار أن رأس المال جبان"
- نقص السيولة المتداولة بين الأفراد والشركات والمؤسسات المالية.
- نتيجة نقص السيولة المتداولة، توقف المقترضين عن سداد ديونهم نتيجة الانكماش في النشاط الاقتصادي.
- تراجع مستويات التداول في أسواق النقد والمال، فباتت المؤشرات مرتبكة في حركتها هبوطاً وصعوداً.
- انخفاض المبيعات في قطاع السيارات والعقارات بسبب نقص السيولة.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات نتيجة نقص السيولة والحصول على قروض بأسعار فائدة عالية جداً وبضمانات مبالغ فيها أحياناً.
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب الافلاس والتصفية وانهيار بعض المؤسسات المالية
- انخفاض معدلات الاستهلاك والانفاق والادخار والاستثمار نتيجة نقص السيولة والتعثر والافلاس
- بروز ظاهرة الأموال السهلة: التي أدت الى مغامرات ائتمانية وجني أموال مبالغ بها كارتفاع قيمة العقارات من 40 تريليون دولار الى 70 تريليون دولار عام 2007.

التسلسل الزمني لأحداث الأزمة المالية العالمية:

شباط 2007: بداية عدم تسديد التسليفات الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بالقدرة الكافية لتسديد تسليفات الرهن العقاري.
آب 2007: تراجع أداء البورصات وأخذ المصارف المركزية بالتدخل لدعم سوق السيولة
تشرين أول 2007: بداية الاعلان رسمياً عن انخفاض أسعار أسهم بعض المصارف نتيجة أزمة الرهن العقاري
كانون الثاني 2008: تخفيض الاحتياطي الفيدرالي المركزي معدل الفائدة
شباط 2008: تأميم بنك "نور ذرن روك"
آذار 2008: شراء بنك الأعمال " بيرستيرنز"


مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

أيلول 2008: الاعتراف بأفلاس بنك الأعمال " ليمان براذرز" والاتفاق على انشاء صندوق للسيولة برأس مال سبعين مليار دولار واستمرار تراجع البورصات والحد من عمليات التسليف والبدء بإعلان خطة انقاذ بقيمة 700 مليار دولار.

تشرين الأول 2008: تراجع اسعار النفط عالمياً والاعلان عن تخفيضات منسقة على أسعار الفائدة.

تشرين الثاني 2008: تأثر الاسواق الناشئة بالتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل واضح.

وحيث أن السوق المالي مرآة لما يحدث في العالم فإن الأسواق المالية العالمية شهدت تراجعاً ملموساً بفعل نشاط التداول ،الا أن التراجع الذي شهدته بورصة عمان كان الأقل بين البورصات بفضل الحاكمية الرشيدة ودوها في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التراجع في: السوق السعودي: 45% ، أما السوق الكويتي: 20% ، أما السوق المصري: 54% ، أما السوق الأمريكي: 40% ، بينما سوق عمان سجل تراجعاً بنسبة 11%

وانطلاقاً مما سبق فقد بلغ حجم التداول في بورصة عمان ما يقارب 19 مليار دينار خلال العام الحالي مقارنة مع 10.3 مليار دينار العام الماضي أي بارتفاع يقارب 85% كما شهد الرقم القياسي لأسعار الاسهم هذا العام انخفاضاً بنسبة 14% في حين بلغت القيمة السوقية ما يقارب 28 مليار دينار، أي بانخفاض طفيف بحدود 4% عن قيمتها العام الماضي. وبلغت نسبة ملكية غير الأردنيين في الأسهم ما يقارب 50% . والجدول التالي يبين أداء بعض اسواق المال العربية:

السوق	اغلاق عام 2007	المستوى الحالي	التغير من بداية العام 2008
سوق الدوحة للأوراق المالية	9580.5	6792.4	%29.10-
سوق دبي المالي	5932.0	2922.7	%50.73-
بورصتي القاهرة والاسكندرية	10549.7	4603.5	%56.36-
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4551.8	3321.5	%27.03-
السوق السعودي	11176.0	5299.8	%52.58-
سوق الكويت للاوراق المالية	12558.9	9889.3	%21.26-
سوق مسقط للاوراق المالية	9035.5	6021.2	%33.36-
سوق البحرين للاوراق المالية	2755.3	2143.0	%22.22-
بورصة عمان	3675.0	3018.4	%17.87-

المصدر : استخلصها الباحث من التقارير.



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

ويتضح من الجدول بكل موضوعية أن بورصة عمان الاقل تضرراً من الأحداث والمستجدات العالمية بسبب الشفافية وتعزيز الثقة، ولكن هذا لا يمنع تشديد الرقابة واتخاذ الاجراءات الصارمة للحفاظ على المكتسبات بتدعيم ركائز العمل بالحوكمة الرشيدة. والدول العربية ليست بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، كون مؤسساتها المالية جزء من النظام المالي العالمي وبذلك تتفاوت درجة تأثر كل دولة بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي على العالم الخارجي. ومن أجل ذلك يمكن تصنيف الدول العربية الى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: وهي الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة، ومثلها دول مجلس التعاون الخليجي.
حيث تشكل صادراتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي، على اعتبار أن النفط هو المصدر الرئيس لدخلها، وجراء الأزمة فقد انخفضت أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل شهر تموز الى حوالي 70 دولار للبرميل أي بانخفاض نسبته 50%، الأمر الذي ينعكس على الموازنات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي.

المجموعة الثانية: وهي الدول ذات درجة الانفتاح المتوسط أو فوق المتوسط، ومثلها مصر، الاردن، وتونس

المجموعة الثالثة: وهي الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة، ومثلها السودان وليبيا.

الإطار العام لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات والبيانات المنشورة

بالرغم من الارتباط بين مصطلح حوكمة الشركات والعولمة والأزمات وعلى الرغم من زيادة الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية وبالرغم من أن الدافع وراء انتشار مفهوم حوكمة الشركات هو انسجامه مع مصطلحي العولمة Globalization والخصخصة Privatization" . الا أنه ما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الأمر مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل " توجيه الشركات" ،" حاكميه الشركات "،"الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في المنشأة ،"الشركات الرشيدة "،"الإدارة الرشيدة "،"ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" ... إلى غير ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن المصطلح الأكثر استخداما على الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو "حوكمة الشركات " كمرادف قريب لمصطلح Corporate Governance

مفهوم حوكمة الشركات وعلاقته بالمعلومات والبيانات المنشورة:

الحوكمة **Governance** مصطلح مشتق من الكلمة الإنجليزية **Govern** أي يحكم ومنها أتت **Government**، **Governor**، **Govern Nance** الخ والتي تعني حكومة، حاكم، و الحوكمة بالتتابع. وبهذا استقر رأي الاقتصاديون والمحللون والخبراء على مصطلح **Corporate Governance** أي الحوكمة الشركات نظراً لأهميته البالغة من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

ولذلك فلا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم بسبب تداخل هذا المفهوم في كثير من النواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهذا يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. كذلك الحال بالنسبة للتوصل إلى مرادف لمصطلح الحوكمة الشركات باللغة العربية. ولكن بعد البحث تم اقتراح مصطلح " الحوكمة الشركات" ليكون مرادفاً لمصطلح **Corporate Governance**. وعليه فالحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة. بمعنى آخر تعني الحوكمة وجود نظم تحكم العلاقات التي تؤثر في الأداء وعوامل تقوية الشركة على المدى البعيد وهي تنظيم أيضاً العلاقة بين مدراء الشركة ومجالس أدارتها ومع كل من له مصلحة بالشركة كالمساهمين وأصحاب الشركة.

ولذلك تعمل الكثير من المؤسسات الدولية على تبنى هذا المفهوم واستخدامه بالتحليل والدراسة. منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** كذلك المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية **IOSCO** وغيرها كثير ، هذا وتساهم الخمسة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 وهي: الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لهم، تقوية دور أصحاب المصالح والحرص على الإفصاح والشفافية كذلك تأكيد مسؤولية مجلس الإدارة.

إذن فهناك عدة تعاريف للحاكمية المؤسسية، فبعضها يقول "هي حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام آليات الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية. وغالبا ما يكون ذلك محصورا في التساؤل حول تحسين الأداء المالي، فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير مالكين الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم" (دهمش، 2003). وبعض التعاريف تقول "إن الحاكمية المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين، أو بشكل أوسع، علاقة الشركة بالجميع" (Financial Times, 1999).

الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث

لقد جاء تحت عنوان "يضع سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE لجان التدقيق على طريق جديدة" (Sweeney, 2002) في 2002/8/1 بأن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار 99 (SAS no. 99)، وتم نقاش تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في 2002/8/16 وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة وبشكل نهائي على الموافقة عليه.

لقد هدفت التعديلات المقترحة على إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية السيطرة المؤسسية Corporate Governance. ركزت مهمة التعديلات المقترحة وبشكل رئيس على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة وبشكل كامل عن مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى كذلك.

لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيس بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلا شاملا للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية.

يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى وذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة.



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

لقد حدد المعيار بهدفين رئيسيين، الأول، تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية، والثاني، ركز على استقلاإلىة المدقق الخارجي، مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسؤولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجي.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوي صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق، كما يطلب المعيار الجديد من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة، وذلك من خلال تأدية المهام التالية:

1- تصميم خطة مهام مكتوبة، تتضمن أهداف اللجنة كاملة، بما فيها مساعدة مجلس الإدارة على التبصر والتحقق من الأمور التالية:
   - سلامة ودقة القوائم المالية.
   - تماشي القوائم المالية مع القوانين المنصوص عليها.
   - أهلية المدقق الخارجي ومطابقته لمواصفات الاستقلاإلىة.
   - أهلية وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي.

تستطيع لجنة التدقيق الحصول على البيانات الأولية من الإدارة، ولكنها لا تستطيع ربط تلك البيانات بحدود مسؤولياتها. أي أن اللجنة مسؤولة مباشرة عن تعيين، وملاحظة ومتابعة المدقق الخارجي والذي يجب علية تقديم تقاريره لها بشكل مباشر.

2- تقييم تقرير المدقق الخارجي، ولمرة واحدة على الأقل سنويا، والذي يشمل وصفا شاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الاستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة، وطبيعة العلاقات التي تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.

3- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، مع كل من الإدارة والمدقق المستقل، وبما في ذلك التطرق للإلىات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح. ويحق للجنة مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كالإلىة المتبعة مثلا من قبل الإدارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم. ولكنه غير مطلوب من اللجنة مناقشة أية مواضيع متقدمة تفصيلية.

4- الترتيب للقاءات مع الإدارة، والمدققين الداخليين، والمستقلين، في سبيل أن تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة، ومع هؤلاء المسؤولين عن وظيفة التدقيق الداخلي، والمسؤولين عن عملية التدقيق الخارجي. رغم أن كل شركة مدرجة ملزمة بتأمين وظيفة تدقيق داخلي، إلا أنها ليست ملزمة بإنشاء قسم تدقيق داخلي، ويمكنها الاستعانة بمدققين مستقلين للقيام بهذه المهمة شريطة أن لا يكونوا نفس مدقيقيها الخارجيين.

5- تقديم المساعدة لإدارة المخاطر، رغم أن الإدارة مسؤولة وبشكل مباشر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة، إلا أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الإلىة التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة، وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

6- مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة، حيث يجب على لجنة التدقيق وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم،

مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة، وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

7- إنشاء سياسات استماع ومصارحة خاصة بموظفي شركات التدقيق، حيث يجب على لجنة التدقيق إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالاستماع ومصارحة موظفي شركة التدقيق، من منطلق بأن هؤلاء المدققين قد يسعون للحصول على مركز وظيفي مرموق بالشركة التي يقومون بتدقيقها، ويجب أن تكون اللجنة على اطلاع على القوانين الخاصة بحظر توظيف المدققين السابقين للشركة، وبالأخص على نص القانون القائل، بأنه أن كان أحد موظفي الشركة وصاحب موقع وظيفي نافذ مدققا سابقا لها، فانه يحظر على شركة التدقيق التي كان يعمل بها سابقا الاستمرار بتدقيق أعمال الشركة لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

يرى الكاتب Maureen Nevin Duffy في مقالته المعنونة "استثمارات العميل والحاكمية المؤسسية" Corporate Governance and Client Investing (Duffy, 2004) في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في يناير 2004، بأنه لاحظ عدة أمور مهمة نلخصها بالتالي:

1- بأنه ونظرا لتزايد الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية ومساهمتها برفع قيم الأسهم في الأسواق المالية فيجب على المحاسبيين القانونيين استغلال الفرص المتاحة من هذا الأمر وتوعية عملائهم بأهميته من منطلق بأن تفعيل الحاكمية المؤسسية في أي شركة بالشكل الصحيح سيساهم في نجاح الشركة مستقبليا.
2- لقد اصبح المحاسبيين القانونيين يركزون من خلال عملهم الاستشاري على نصح عملائهم بالاستثمار في أسهم تلك الشركات التي تفعل ممارسات الحاكمية المؤسسية بشكلها الصحيح، مستندين على نصائحهم تلك بأن الشركات المفعلة للحاكمية المؤسسية سوف تخلو من أي مشاكل محاسبية، وبأن خطط تلك الشركات في التحوط ستكون منصبة على مصالح أصحاب حقوق الملكية بشكل جوهري وفاعل.
3- نظرا لأن الإفصاح عن ممارسات الحاكمية المؤسسية في الشركات لا يزال في مراحله الأولية، فلقد بدأ المحاسبيين القانونيين يستقوا معلوماتهم عن الشركات من خلال مديريها، وينصح الكاتب بأن يتم اختيار المديرين الذين يتمتعون بسمعة نزيهة وأخلاقية.
4- لقد اصبح المحاسبيين القانونيين متشكيكين لأبعد الحدود في المعلومات التي يحصلوا عليها فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية الخاصة بتسعير الخدمات، وبدأ الاتجاه بالنصح بما يسمى ضرورة الإفصاح الشامل عن مدى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستراتيجية المنشأة.

وبين الكاتب وبالاستناد على إحصائيات أظهرت أن 33% من الشركات التي تم سؤالها عن مدى تطبيقها لشروط سوق نيويورك للأوراق المالية تطبق تلك الشروط، وأن كل من المحاسبيين القانونيين وعملائهم يواجهون صعوبات جدية بالحصول على معلومات عن الشركات التي تفعل الحاكمية المؤسسية في نظامها. ويبين أنه إذا أردنا معرفة الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية يجب علينا عمل الخطوات التالية:

- يجب على الشركات التي تريد تقييم أداء استثماراتها الخدمية أو البيعية أن تنظم استبيان يحتوي على عدة أسئلة جوهرية متعلقة بالحاكمية المؤسسية.

- بما أن الحصول على معلومات الحاكمية المؤسسية لا يزال صعب المنال، فيجب التركيز على تلك الشركات التي لا تعاني من مشاكل محاسبية، والتي لا يملك أعضاء مجلس إدارتها حصص الأسد في أسهمها.
- يجب عند اختيار مدير مالي أن يتم التركيز على اختيار الشخص الذي يتمتع بنزاهة وأخلاقيات عالية، حيث يكون له الدور الأساسي في توجيه الاستثمارات.

هذا ويرى كل من Harvet Coustan وLinda M. وW. Max وJoyce A. في مقالتهم المعنونة "ماذا يعني Oxley للسوق" Sarbanes-Oxley: What it Means to Marketplace في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في فبراير 2004، من خلال مقابلتهم لعدد من المحاسبين المتخصصين بأنهم أي المحاسبين:

1- يوافقون على بعض المتطلبات التي نص عليها القانون الجديد، وخصوصا على إلزام إدارات الشركات على الإبلاغ لدى المدققين الخارجين بدل من الإبلاغ لدى المدققين الداخليين. كما أنهم يشيدون بالقرار الذي ينص على تشكيل لجنة التدقيق التي ستساهم في إبعاد الضغوط التي تمارس على أتعاب التدقيق وتركز الجهود على عملية التدقيق وبالتالي تحسينها بشكل فاعل اكثر من السابق.
2- إن عملية إشراك الإدارة العليا في مراجعة التقارير المرحلية والسنوية سيجعل اهتمامها منصبا وبشكل كامل على إلية الإبلاغ المالي.
3- إن التشريع الجديد سيكون له آثر إيجابي، رغم الإرباك الذي قد يحصل نظرا للتعقيدات وتزاحم المسؤولية.
4- إن عمليات التوثيق لشتى المراحل ستكون مكلفة، ولكنها مجدية لإضفاء المصداقية المرغوبة من العملية برمتها.
5- التخوف من عدم تمكن الشركات المدرجة التي حجمها صغير من تلبية متطلبات الرقابة الداخلية نظرا لتكلفتها الكبيرة مما سيجعل الشركات الكبيرة فقط شركات مساهمة مدرجة.

يبدى المحاسبيين القانونيين قلقهم الكبير المتمثل بالهواجس التي يبدوها تخوفا على عملائهم من الشركات الصغيرة المدرجة التي قد لا تتمكن من تلبية المتطلبات الجديدة للأسواق المالية وفقا للحاكمية المؤسسية الحديثة.

أهداف الحوكمة وفق الخمسة معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

1- **المحافظة على حقوق جميع المساهمين**: تقتصر المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العاملة للشركة على كبار المساهمين أو إذا حضر صغار المستثمرين فلن يكون لهم الثقل أو المشاركة الفعالة لذا وجود الحوكمة يحافظ على حقوق المساهمين بما فيها نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عوائد في الأرباح لقاء استثماراتهم في الشركة.

2- **مساواة التعامل بين جميع المساهمين**: وهذا البند امتداد للبند أعلاه وهو يعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية إلى غير ذلك.

3- **دور أصحاب المصلحة والمتعاملين مع الشركة**: تساهم الحوكمة في احترام حقوق القانونية لهذه الجماعات والتعويض عن انتهاك حقوقهم. يعقد بأصحاب المصالح: العاملين وأصحاب المستندات والموردين والعملاء.

4- **الإفصاح والشفافية**: تعمد كثير من الشركات خاصة الصغيرة ومتوسطة الحجم على تضخيم أرقام ربحيتها بقصد جذب وأعزاء المستثمرين وذلك من خلال التلاعب في الأرقام والتدقيق المحاسبي، إلا أن وجود الحوكمة يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات الهامة والتأكيد على دور مدقق ومراقب الحسابات والإفصاح هذا يتم بطريقة متساوية وعادلة بين جميع المساهمين.

5- **مسؤوليات مجلس الإدارة** - Board Of directors- تلعب الحوكمة دوراً رئيسياً في هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية، دوره في الإشراف وكيفية اختيار أعضائه.

هذه المعايير ليست بالثابتة خاصة مع احداث الازمة المالية العالمية والعولمة فان هذه المباديء عرضه للمراجعة والمواكبة حتى تعني بأغراضها وفقاً للتغييرات السريعة التي تجري في عالم المال والبورصات.

ومن الجدير بالذكر إن الحوكمة ليست حكرا على بورصة دون الاخرى، وإنما على جميع الأصعدة والمجالات فمثلاً على الصعيد القانوني حيث يهتم القانونين بأطر واليات حوكمة الشركات لأنها تعمل على وفاء حقوق الأطراف المتعددة بالشركة وخاصة الشركات الكبيرة. لذا فالتشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد الحجر الأساس لأطر واليات الحوكمة الشركات حيث أن هذه القوانين تنظم العلاقة بين الأطراف المعينة بشكل دقيق ومحدد: من هذه التشريعات والقوانين في الأردن: قانون الشركات أو سوق المال والبنوك والمحاسبة والتدقيق المحاسبي والضرائب والبيئة والخصخصة وغيرها. كذلك العقود والتي تلعب دوراً حساساً في تنظيم العلاقات التعاقدية وذلك لضمان حقوق الأطراف المعينة.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من القانونيين يؤكدون على مسؤوليات العهدة والأمانة والتي يؤديها المديرون قبل غيرهم. ففي عام 2002 اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) على إن يتم إصدار بنود تشريعية الحوكمة الشركات والتي يمكن إدخالها إلى قوانين سوق المال والشركات ولكن الأهم منها هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق المالية من خلال ركيزتين هما: الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة. وباختصار فان الأنظمة القانونية هي صمام الأمان الرئيسي الضامن الحوكمة جيدة للشركات وان معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة الكفؤة هي عصب مباديء الحوكمة الشركات.

ولذلك فالحوكمة ليست مرتبطة بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات ولكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة فنجاح الشركات يعني نجاح مؤسسات المجتمع لذا فان مساءلة عن التزامها في رفاه وتقدم المجتمع.

وهكذا فإن نجاح الحوكمة وفعالية عملية اتخاذ القرارات تحتاج إلى معلومات دقيقة وحديثة حتى تكون تلك القرارات أكثر رشداً وعقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ من غير الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ما لم تكن القرارات المتخذة رشيدة سليمة، وإن كان مفهوم التنمية الاقتصادية ما زال موضع بحث وخلاف لدى صانعي القرارات، حيث يؤكد الشافعي على أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول في أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة، وموروثة وغير مرغوب فيها، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.

أما نيكولاس فقد أعتبر الاجتماعية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات المتعددة والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنيات وهيكل الاقتصاد ، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن حيث سيستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد بشكل أو آخر. وبذلك فالتنمية الاقتصادية الشاملة عملية حضارية ترتبط بمختلف الأوضاع الاقتصادية الجديدة والمتطورة، اعتمادا على صانعي

وتخذي القرارات ومدى التزامهم بجدية التغيير وإحداث النقلة النوعية، ولذلك يمكن قياس الأثر الحقيقي للتنمية الاقتصادية بمدى التغير الحاصل في تحسن ظروف حياة المواطنين والعاملين في المنشآت على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية.

وهنا تكمن أهمية تطبيق الحوكمة في البورصات والشركات المسجلة فيها لاتخاذ القرارات على أساس من الشفافية المعتمدة على الافصاح و الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة، كيف لا ؟ وقد قامت جمعية المحاسبة الأمريكية بتعريف المحاسبة على أنها " عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى متخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل.

ولذلك تعتبر السياسات بمثابة المنهج العام للتفكير والمعين في اتخاذ، ولذلك يرى بعضهم أن السياسات هي:" مجموعة مبادئ تستهدي بها مختلف المستويات الإدارية عن ممارستها للأعمال الإدارية المختلفة "
ولمعرفة دور الحوكمة و المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية تستخدم النظم لتقسيم المنظمة إلى نظامين هما:
- نظام الاداره: وهو مجموعة من الأساليب وطرق وأجهزة إدارية تتفاعل فيما بينها بهدف إحكام سير نظام العمليات ووفق معايير محددة، ليتفاعل نظام الإدارة ونظام العمليات من خلال المعلومات المتدفقة.
- نظام العمليات: وهو ما يسمى PROCESS SYSTEM ويشكل مجموعة العمليات الإنتاجية و الخدماتية التي تؤدي داخل المنظمة بهدف تأمين استمرارية منتجات المنظمة.

دور الحوكمة في تحديد مداخل عملية اتخاذ القرارات للشركات في البورصة:

يكمن دور نظام الافصاح والإدارة للمعلومات في الحاجة إلى سرعة استجابة نظام الإدارة للانحرافات، ولذلك تعتمد عملية اتخاذ القرارات على المهارة والقدرة على الابتكار نظرا للشمولية والتعقيد، فكانت تعددت المداخل المتبعة لاتخاذ القرارات على النحو التالي:
- **المدخل التقليدي الوصفي:** والذي يعتمد على استخدام العلوم السلوكية والاجتماعية والقانونية في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث يقيم المدير تلك البدائل والعوامل المؤثرة فيها بناءاً على تقديراته الذاتية وتجربته الفنية استناداً على خبرته في اتخاذ القرار، فلا يكون الحكم دقيقاً ولا القرار رشيداً بالشكل المطلوب موضوعياً.
- **المدخل الكمي:** ويعتمد أساسا على دراسة المشكلة وتحليلها باستخدام الحقائق والمعلومات والظروف المحيطة بالمشكلة موضوع القرار، وذلك بشكل رقمي كمي بعيداً عن الشخصانية والتقديرات الذاتية، وبالتالي صياغة المشكلة حسب نموذج رياضي وصولا إلى الحل الأمثل واعتمادا على التخطيط الشبكي ونظرية القرارات و البرمجة الخطية والمحاكاة.

إلا إن استخدام النماذج الرياضية والقياس الكمي سيجعل القرار ناقصاً من بعض جوانبه الإنسانية ولذلك كان المدخل الشمولي.

- **المدخل الشمولي:** يتضح من اسمه النظرة الشمولية المتكاملة للمشكلة موضوع المتخذ حيث يتم تحليل الموضوع ضمن البيئة السائدة، للوصول إلى قرارات إدارية سلمية تأخذ بعين الاعتبار العوامل ذات الصلة بالمشكلة سواء منها مادي ملموس يمكن تقديره كمياً بنماذج رياضية، أو ما هو إنساني وله طبيعة معنوية آخذا بعين الاعتبار عنصر الاحتمالية وحالات عدم التأكد.

أهمية اتخاذ القرارات المالية في ظل الازمات المالية العالمية:

إذا نفذت الحوكمة وفق المعايير المتفق عليها، يمكننا القول أن عملية اتخاذ القرارات بمثابة اختبار بديل من عدة بدائل وهذا ما بينه دركر عندما أشار إلى كون الإدارة هي العقلانية والرشد المستمر في اتخاذ القرارات. وهكذا يعكس حالة عدم التأكد واتخاذ القرارات في ظل درجة من المخاطرة وهذا ما نشهده في عالم البورصات والمال، فتحديد البدائل واختيار أفضلها قد يتم في ظروف تختلف عن بعضها البعض وهنا تكمن أهمية عملية اتخاذ القرار، فالمفاضلة بين بديلين استثماريين أو أكثر واختيار خطة عمل من بين عدة خيارات متاحة إنما يقصد منها حل المشكلة أو القضية المطروحة ومن ثم مراقبتها في ظل الازمات المالية وما تعنيه الحوكمة من مفاضله عقلانية ورقابة موضوعية.

ولذلك عرف كونتز وهيريج الرقابة على أنها عملية قياس وتقييم الأداء بهدف التأكد من سلامة تنفيذ الخطط المرسومة للوصول إلى أهداف المنشأة.

وهذا ما يعطي الرقابة أهمية خاصة في كونها تساعد على معرفة واقع تنفيذ خطط التنمية وبلوغ الأهداف حتى يتمكن متخذ القرار من تصحيح الانحرافات إن وجدت.

وهكذا تصبح الإدارة القائمة على استخدام المعلومة وتوظيفها في مجالات المعرفة والإبداع أكثر كفاءة، إذا سلمنا إن اتخاذ القرار يمر بمراحل ثلاث رئيسة هي على النحو التالي:

- **مرحلة التفكير:** وذلك من خلال البحث في البيئة المحيطة بالعمل للاستدلال على مكنون المشكلة وجذورها بحثاً عن البدائل المتاحة للحل والمعالجة.
- **مرحلة التصميم:** حيث تتضمن وضع وتحليل البدائل المتاحة ودراستها في ضوء المعلومات والبيانات المتوافرة.
- **مرحلة الاختيار:** وهي من أصعب وأدق المراحل وأكثرها أهمية كونها تعمل على اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة واعتماد على البيانات المقدمة والتي تم جمعها وتحليلها على أساس من المعرفة والمعلوماتية.

وبذلك فعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة تحد من تداعيات الازمة المالية على البورصات عموما كونها تفاضل بين البدائل في ضوء عوامل البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة خلال فترة زمنية محددة.

مما سبق يتبين الدور الاستراتيجي للحوكمة في دعم القرارات الاستثمارية والمالية في الشركات على حد سواء, للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية، فكل عملية اتخاذ قرار مهما كان نوعها وطبيعة محتواها لابد من أن تمر بعده مراحل نوجزها بما يلي:

- **مرحلة تحديد المشكلة:** في اعتقادنا إن تحديد المشكلة بدقة من أهم المراحل عموماً، إذ أن التعرف على المشكلة سيحدد أبعادها الإدارية والاقتصادية والمالية، وهي بذلك نقطة الانطلاق إلى المراحل الأخرى والركيزة الأساس للفهم الصحيح وإلا فالفهم الخاطئ للمشكلة سيعقد حلها وربما يصعب تحديد أبعادها، وهذا ما يعرف بالظاهرة والعلة فلا يصح الاكتفاء بظواهر الأمور وإنما لا بد من التعرف على علتها في ظل الازمات المالية المعقدة.

وأقرب مثال على ذلك: قولنا إن معظم مؤسساتنا الاقتصادية الإنتاجية تعاني ضعف صادراتها الخارجية بسبب الجودة، فنلقي باللوم على دائرة الإنتاج والمقاييس، وفي حقيقة الأمر أن المشكلة تكمن في التسويق والترويج واستخدام المعلوماتية في التجارة الإلكترونية للتعريف بالمنتجات المحلية ومواصفاتها. ومثال آخر كذلك عندما يشعر مدير المخازن بنقص في المخزون السلعي، قد يرجع ذلك إلى سبب السرقة ولكن بعد التحليل والتعمق سيجد أن السبب هو عدم التسجيل الصحيح لحركة المخزون السلعي. وبالتالي تكون المعالجة غير صحيحة نتيجة للفهم الخاطىء، وهنا تكمن أهمية نماذج الحجم الأمثل للمخزون ونماذج البرمجة الخطية.

- **مرحله البحث عن البدائل:** إذا تمت المعالجة الصحيحة للظاهرة وتمكنت الإدارة من تحديد المشكلة ومعرفة أبعادها ومسبباتها، يمكن عندئذ تحديد البدائل في ضوء البيئة الداخلية والخارجية بالاعتماد على المعلومات والبيانات وصولاً إلى مدى ارتباط البدائل من خلال التقييم الصحيح للقوائم المالية والبيانات المنشورة.



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 -7th Year: I July

- **مرحلة التقييم:** قد يكتفي متخذ القرارات في مرحلة البحث عن البدائل ببعض المعلومات والبيانات العامة عن البدائل، إلا أنة في مرحلة التقييم يحتاج إلى بيانات ومعلومات أكثر دقة وتفصيلاً لمعرفة أثر تلك البدائل على القرارات الأخرى في المنشأة ولذلك هو مضطر للاعتماد على نماذج اتخاذ القرارات وأساليب التحليل الكمي في المرحلة تحديداً أكثر من غيرها.
- **مرحلة اختيار البدائل واتخاذ القرار:** بالاستناد إلى أهداف المنشأة يتم اختيار المناسب من بين البدائل المتاحة، وبما يتناسب وهدف متخذ القرار ليتم تطبيقه وتنفيذه ومتابعة سيره من خلال ما أشرنا إليه أثناء عملية الرقابة ومعالجة الإختلالات والانحرافات إن وجدت.

وهكذا تعتبر الحوكمة ضرورية للحد من تداعيات الازمة المالية وركيزة أساسية يقوم بها المسئول بصفة متكررة ودورية فتطبيق الحوكمة الرشيدة في اتخاذ القرارات المالية يتمثل في الاختيار المناسب لأسلوب التصرف الذي يتلاءم مع كل موقف وظرف.

الحوكمة ممارسة لتحقيق الأهداف والحد من الازمات:

إن لتنفيذ الحوكمة بالشكل الصحيح أهمية بالغة في تسيير شؤون الشركات لأنها تتعلق بتحقيق أهداف الشركات القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل وما يتعلق بالإستراتيجية بعيدة المدى على وجه الخصوص. ولذلك ومع تطور النظام الاقتصادي والإداري أصبح ينظر إلى الشركات على أنها نظام مفتوح وليس مغلقاً.

فعملية اتخاذ القرار شيء أساسي يمارسه المدير وتمثل جوهر النشاط الإداري والمالي والفلسفة التي يتبعها متخذ القرار تعبر عن تطور رئيسي في أعمدة الفكر الإداري ونظريات التنظيم الحديثة.

وهي الدعائم التي تستند عليها الحياة التنظيمية للشركات، وعموماً تنبع أهمية الحوكمة في اتخاذ القرار من الأبعاد الإستراتيجية للتخطيط والمتابعة، والقرار هو الاختيار من بين بدائل مختلفة باعتماد مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالمستقبل المجهول المتميز بعدم التأكد.

إن النظرية الكلاسيكية أهملت جانب مهم في آلية النظرية التنظيمية ألا وهو تحديد كيفية اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها حتى ترتفع الكفاءة الإدارية، حيثُ اهتمت بتوزيع الوظائف فقط كما أنه من المآخذ الواضحة على هذه المدرسة إنها أعتبرت التنظيم مغلق وأغفلت أهمية المحيط على التنظيم والأعضاء فيه، وهكذا أهملت النظرية الكلاسيكية العلاقات الإنسانية وأعتبرت الإنسان آله تنفيذ الأوامر والقرارات إنطلاقاً من المخطط التنفيذي وهذا ما يفسر تجاهل النظرية الكلاسيكية للعلاقات غير الرسمية في المنظمة.

ومن هنا وبالنظر إلى التطور الذي مر به الفكر الإداري والتنظيمي، فإن النظرية الكلاسيكية أهملت كيفية اتخاذ القرارات لاعتقادها أن كافة الواجبات والسلطات واضحة ومسجلة كتابياً، وعليه تكون عملية اتخاذ القرارات على أساس توصيف الوظائف وبالتالي إذا ما صادف متخذ القرار قضية ما طارئة أو موقف معين عليه العودة إلى ما قام به مسئولون سابقون، وتمثل هذه القرارات المشكلات الطارئة والحالات المعقدة التي تحتاج إلى آلية رفع الكفاءة الإدارية

جاءت نظرية العلاقات الإنسانية التي ركزت على أن متخذ القرار يجب أن يشرك العمال في هذا القرار، ومتخذ القرار يحصل على المعلومات من خلال شبكة رسمية وأخرى غير رسمية، وهذا يعني أن نظرية العلاقات الإنسانية جاءت لنقد الكلاسيكية، وأدت هذه النظرية إلى تطور كبير في الفكر التنظيمي من خلال تسليط الضوء على الجانب الآخر من التنظيم ألا وهو التنظيم غير الرسمي والعلاقات غير الرسمية وأثر الحوافز على الإنتاجية.

وإنطلاقاً من الإنتقادات الموجهة لما سبق من النظريات، ظهرت النظرية السلوكية نتيجة للعجز في النظريتين السابقتين (الكلاسيكية، العلاقات الإنسانية) التي اهتمت بدراسة السلوك الإنساني كفرد وجماعات في المنظمة للتأثير على عملية اتخاذ القرارات الإدارية وبالتالي سلامة القرارات المتخذة.

ورغم ذلك فقد تعرضت النظرية السلوكية إلى عدة إنتقادات أهمها الاهتمام المفرط بالعنصر البشري وخصائصه واهتمامها بتحديد الشروط التنظيمية لتحضير الفرد للإسهام في العمل التنظيمي.

إنطلقت هذه النظرية في دراستها من فكرة الرجل الاقتصادي أي صفة الرشد، لكن أعتبرت أن الإنسان ليس راشداً بشكل مفرط بالمعني الكلاسيكي حيثُ ترى بأن الإنسان يرغب في تحقيق أهداف التنظيم برشاده محددة وتحت قيد المحيط وهكذا استبدلت مفهوم الرجل الاقتصادي بالرجل الإداري.

أعتبرت النظرية الحديثة المنظمة على أنها عبارة عن هيكل متداخل بين العلاقات التبادلية فيما بين أجزاءها وبينها وبين عناصر البيئة الخارجية، وحسب هذا المفهوم فإن النظرة المسيطرة هي النظرة " الكلية للمنظمة ".

ويساعد المنظور النظامي على الفهم الجيد للمنظمة لأنه يعتبرها موضوعاً معقداً شائكاً ومنظماً وعلى هذا الأساس فهو ينظر إليها بنظرة نظامية من خلال اعتبارها إياها نظاماً قابل للنمذجة وبالتالي يقترح هذا النظام نمذجة مناسبة للمنظمة مع الآخذ في الحسبان أنظمتها الفرعية الثلاثة:

1) نظام القيادة الذي يتكفل باتخاذ القرارات الخاصة بكل مستويات المنظمة.
2) النظام الفاعل والذي يقوم بإنجاز المهام المسطرة من طرف نظام القيادة باستعمال الوسائل الموضوعة تحت تصرفه.
3) نظام المعلومات الذي يهتم بمعالجة وتخزين المعطيات والمعلومات.

أصناف القرارات المتخذة من قبل الادارة في ظل الحوكمة:

1) التصنيف حسب المستويات ويعتمد في تقسيمه للقرارات على مستويات اتخاذ القرارات بالمنظمة وطبيعة القرارات المتخذة في كل مستوى.
2) التصنيف حسب طرق حل المشكلات الإدارية والذي قسم القرارات إلى قرارات مبرمجة تتميز بالتكرار والروتين وقرارات غير مبرمجة وهي القرارات الجديدة والقرارات غير المتكررة وغير الروتينية.

خصائص المعلومات التي يقتضي للشركات الحصول عليها:

1) الدقة.
2) التوقيت المناسب.
3) التكامل.
4) التركيز – الأدلة.

وهكذا فنظام الحوكمة هو مجموعة منظمة ومترابطة من المكونات تتفاعل مع بعضها في جمع المعلومات ونشر المعلومات بهدف تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لمتخذ القرارات.

ويتكون نظام الحوكمة من مجموعة نظم أساسية يجب توافرها لكي يقوم بمهامه على أحسن وجه وهي نظام المعلومات لأغراض التسيير والنظم التحاورية المساعدة على اتخاذ القرار.

وانسجاما مع التوجه الإداري الحديث، نجد التوجه في التحليل والبرمجة والتصميم ألمعلوماتي عند اتخاذ القرارات الإدارية من النظرة الجزئية إلى النظرة الكلية، وذلك بتكامل ودمج كافة البرمجيات التطبيقية المتعلقة بوظائف المنشأة ضمن برنامج تكاملي مكثف، يشمل مجموعة تطبيقات إدارية معلوماتية متكاملة ومترابطة فيما بيننا، لتساعد متخذو القرارات على الإدارة واتخاذ القرار السليم.

ومن الكتابات ذات الصلة بالكيفية التي تحاول الشركات التأقلم بها مع قانون Sarbanes-Oxley Act، ما نشر في مجلة Journal of Accountancy في عددها الصادر في مارس 2004 من قبل كل من Tina D. وM. G. Fennema وPhillip Z. وWilliam Hillison، بعنوان "البيئة المؤسسية المستمرة التغير" A Changing Corporate Culture، حيث يتطرق الكتاب إلى عدة نقاط مهمة يمكن تلخيصها بالتالي:

1- أن الفشل الكبير في الحاكمية المؤسسية التي كان معمولا بها سابقا أدى إلى ظهور تساؤل مهم عن مدى نجاعة تدقيق القوائم المالية؟ وبالتالي للإجابة عن ذلك التساؤل، أو لإيجاد حلا له خرج للوجود قانون Oxley الذي كان له الأولوية بتغيير بيئة المؤسسات حيث ساهم في إيجاد قوانين حاكمية مؤسسية إضافية والزم بأن تكون آلية الإبلاغ للإدارات العليا.
2- الاستفتاءات التي تمت حول موضوع الحاكمية المؤسسية تشير انه هناك تغيراً جذريا على بيئة المؤسسات التي بدأت تطبق القانون الجديد، وأهم تلك التغيرات ظهور مجالس الإدارة ولجان التدقيق المستقلة، وتوجه لجان التدقيق نحو تعيين أعضاء من أصحاب المهارات والخبرات المحاسبية، وبدأ أعضاء لجان التدقيق يثيرون العديد من التساؤلات حول طاقم الشركة المالي ومدققها الخارجي.
3- لكي تستطيع الشركات التماشي مع قانون Oxley أصبح من الضروري عليها إنشاء قسم تدقيق داخلي بشكل ملح أكثر من السابق، وتوضيح هذه الضرورة لأصحاب المناصب العليا فيها كي تتمكن من إصدار ابلاغات مالية بفاعلية اكبر من السابق.
4- أظهرت بعض الاستطلاعات أن التغير تركز على إدارات الحسابات، ورغم انه غير كافي ويحتاج إلى تطوير اكبر وأكثر، إلا انه تم نصح المدققين الخارجيين على التخلي عن عمليات الاستشارات، وأن يصبحوا أكثر تشككا، ودائمي التغيير لخطط التدقيق بشكل يجعل عميلهم غير متمكن من توقع خطواتهم.
5- يجب على المدققين الداخليين التركيز على المجالات المالية، وأن يقوموا بعملية تحليل المخاطر قبل موافقتهم على أي خطة تدقيق مزمع إنشاءها.
6- يتركز العبء الأكبر في التغيير على لجان التدقيق، والذي يشمل مسؤوليتها بالبحث وتعيين الأعضاء المستقلين والمؤهلين، وقضاء معظم وقتها بفحص جميع التفاصيل صغيرها وكبيرها، ومقابلة وتداول الأمور بشكل منفرد مع كل من المدققين الداخليين والخارجيين ومسئولي الإدارات العليا كل على حده.

وكما يتبين بأن بعض الاستطلاعات أظهرت ما يلي:

- ما نسبته 69% من أعضاء مجالس الإدارات أصبحوا مستقلين بالمقارنة مع نسبة 62% بالسابق.
- مع ظهور الحاجة لأعضاء مجلس إدارات مستقلين فقد انخفضت مشاركة أعضاء مجلس الإدارة العاديين بنسبة 4% في عام 2003، والذي يعد أول انخفاض يحدث خلال الأعوام الخمس الأخيرة.
- ما يقارب 80% من لجان التدقيق أصبحت لجان مستقلة بشكل كامل، وهذا يعد تغيراً كبيرا إذا ما قورن بنسبة 56% التي كانت سائدة منذ عام 1999.

- إن نسبة الشركات التي تستخدم سياسة منح أسهمها الممتازة، ومنح الأسهم الأخرى كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ارتفعت إلى 28% في عام 2003 بالمقارنة بنسبة 24% في العام السابق.
- توقفت بعض الشركات الكبرى عن منح خيارات الأسهم لغير العاملين فيها من أعضاء مجلس الإدارة.

وقد تبين من خلال المقابلات مع 17 مسئولا (3 مديرين، و7 مديرين ماليين، ورئيس شركة، و6 أفراد) أن البعض منهم له دور رئيسي في عملية التدقيق الداخلي، والباقي رؤساء للجان التدقيق، علما ان شركاتهم التي يعملون فيها تحقق متوسط مبيعات سنوية يبلغ 3.9 مليار دولار، بمدى يتراوح بين 30 مليون، و17 مليار. يشار الى أن الأسئلة صممت بعد صدور قانون Oxley وبشكل يفحص آراء أصحاب المناصب العليا العاملين في التدقيق الداخلي، ولجان التدقيق حول نقطتين رئيسيتين في التشريع الجديد:

الأولى: تأثير التشريع الجديد على الإبلاغ المالي.
الثانية: مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق.

ويمكن أن نلخص النتائج التي تم التوصل إليها بالشكل التالي:

تأثير التشريع الجديد على الإبلاغ المالي

هناك شبه إجماع بأن التشريع الجديد أثر على الإبلاغ المالي ضمن النقاط التالية:

- **التركيز على الأخلاقيات، والدقة المحاسبية**، حيث بدأت الشركات تبحث وتوظف الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تؤمن سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة، والدقة المحاسبية في نفس الوقت كانتقاء الموظفين الذين يتمتعون بأخلاقيات وخبرات جيدة.

- **ظهور آليات جديدة تحث على التفاني بالعمل والنزاهة**، حيث قامت بعض الشركات بتوزيع بعض الملصقات على موظفيها تحثهم على النزاهة وأداء واجبهم بإتقان، وبعض الشركات قامت بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم وطمأنتهم بتوصيل المعلومات دون الخوف من طائلة المسؤولية.

- **تفعيل دور لجان التدقيق بشكل أكثر كفاءة**، من منطلق تعيين أعضاء مستقلين بشكل كامل ومن أصحاب السمعة النزيهة والخبرة الكبيرة، كما أصبحت لجان التدقيق تطرح أسئلة جوهرية على كل من أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين تنم عن مسؤولية عالية، كما أن لجان التدقيق أصبحت متنفذه لدرجة أنها تلزم كل من المدققين الداخليين والخارجيين على حل أي مشكلة طارئة بوقت قياسي مقارنة بالسابق.

- **التركيز على جودة الدخل**، انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للجان التدقيق بمساءلة أصحاب المناصب العليا بالشركة عن كل صغيرة وكبيرة، فلقد بدأت الإدارة تتوخى الحذر بشكل كبير عند منح الائتمان، أو تغيير أي من الطرق المحاسبية.

- **التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد**، لقد بدأ ظهور تحسن على الآلية التي تدير بها الشركة المخاطر خوفا من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.

- **التركيز على التدقيق الداخلي،** لقد بدأت الشركات بإجراء تغييرات جوهرية على التدقيق الداخلي، والتي شملت كل من: إنشاء أقسام تدقيق داخلي بشكل رسمي، وملء تلك الأقسام بالأشخاص المختصين بنسبة 80% على الأقل، واطلاع لجنة التدقيق على تقارير التدقيق الداخلي قبل رفعها لأصحاب المناصب العليا في الإدارة.

مدى جودة الإبلاغ المالي بعد التشريع بالمقارنة بالسابق

لقد اتفق الجميع تقريبا بأن التشريع الجديد أثر على جودة الإبلاغ المالي ضمن النقاط التالية:

- **إدارة الحسابات،** حيث بدأت إدارات الشركات تولي إدارة الحسابات أهمية أكثر من السابق، وأصبح أصحاب المناصب العليا أكثر موضوعية بما يخص الحسابات حيث يتم التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافيرها، وللقاءات التي تعقدها لجنة التدقيق مع أصحاب المناصب العليا بالشركة والمدققين الخارجيين اثر كبير على إرغام الشركة توظيف أشخاص على درجة عالية من الخبرة بمعايير المحاسبة وذلك لتجنب اعتماد الشركة على آراء المدققين الخارجيين في العديد من المواضيع المحاسبية، وبهذا سوف يقل استخدام المحاسبة الإبداعية من قبل الشركة بشكل ملحوظ.

- **المدققين الخارجيين،** بجعل المدققون الخارجيون يبتعدوا عن تقديم الاستشارات للشركة التي يدققوا أعمالها، كما جعل التركيز على عملية التدقيق يساهم في جعلها عملية مجدية وأقرب للمثالية، وخصوصا إلزام المدققين الخارجيين بمقابلة لجنة التدقيق وتقديم تقاريرهم إليها.

- **المدققين الداخليين،** يرى الجميع بأننا إذا أردنا أن تكون عملية التدقيق الداخلية عملية فاعلة فيجب: إيقاف قسم التدقيق الداخلي عن عملية تدريب الموظفين ويجب تركيز جهوده على عملية التدقيق فقط، ويجب أن يقوم بعمليات تحليل المخاطر قبل الإقدام على وضع أي خطط تدقيق، والتركيز على تدقيق المجالات المالية بشكل اكبر من السابق، والاقتناع بأن تقرير التدقيق الداخلي سيكون له الأثر الرئيسي في إنجاح الشركة ككل.

- **لجان التدقيق،** اتفق الجميع أن لجان التدقيق أصبحت عصبا رئيسيا في عمل الشركة، وخصوصا بعد تركيزها على توظيف أعضائها من ذوي أصحاب السمعة النزيهة والخبرات العالية.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

يهدف هذا الجزء إلى بيان منهجية الدراسة، بتناول مجتمع الدراسة وعينتها ومعايير القياس، واختبارات صدق وثبات أداة القياس وكذلك أساليب جمع البيانات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج.

ولذلك تعتبر هذه الدراسة من النوع الوصفي الاستكشافي أو الاستقصائي المبني على أراء أو اتجاهات عينة الدراسة، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات العاملة في بورصة عمان، وذلك بغرض قياس دور الحوكمة المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان.


مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية
مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009 7th Year: I July-

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المالية الوسيطة والتي تعمل في بورصة عمان، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتم اخذ عينة عشوائية تتكون من 30 من مديري بعض الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

أساليب جمع البيانات ومصادرها

بعد تحديد الإطار المبدئي لعناصر الدراسة الأساسية، تم الشروع بعملية جمع البيانات من مختلف المصادر التي يمكن تقسيمها إلى نوعين هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية، كما يلي:

1- المصادر الثانوية وتشمل:

- الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات المتعلقة الحوكمة.
- المواقع الالكترونية على الإنترنت والخاصة بالحاكمية ومواقع أخرى ذات العلاقة.

2- المصادر الأولية

تم تصميم استبانة لجميع المعلومات اللازمة للدراسة، للتعرف من خلالها على آراء ووجهة نظر مديري بعض شركات السمسرة المالية في بورصة عمان حول الاسئلة المتعلقة بفرضية الدراسة، وقد شملت الاستبانة ما يلي:

معلومات خاصة بالمستجيبين وقد وردت في الجزء الأول بعنوان البيانات التعريفية، وتتضمن معلومات حول الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

تضمن الجزء الثاني من الاستبانة بيانات متغيرات الدراسة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة كما يلي:

الدرجة	5	4	3	2	1
الأهمية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة

وقد قام الباحث باعتماد تصنيف للمتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

الدرجة	1-أقل من 01.8	1.8-أقل من2.6	2.6-أقل من3.4	3.4-أقل من 4.2	4.2- 5
الأهمية	غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً

وقد أستخدم معامل ثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة ولمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلاً وهو دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان.

وقد بلغ معامل الثبات ألفا للبنود المتعلقة بدور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان 94%، مما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس وهو أعلى من قيمة ألفا المعيارية والتي تبلغ 60% ، لذلك يمكن الإعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات .

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها . وقد تم استخدام الأسإلىب الإحصائية الآتية لتحقيق أغراض البحث:

أولاً: أساليب إحصائية وصفية:

1- التوزيع التكراري: كمؤشر لمعرفة عدد التكرارات لكل فئة من المتغيرات النوعية وكذلك القيم المختلفة للمتغيرات الكمية، وقد أستخدم في هذه الدراسة للتعرف على خصائص عينة الدراسة.

2- الوسط الحسابي: أستخدم في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين للاستبانة ، حيث أعتبر الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين مؤشراً درجة الموافقة على كل بند من البنود المتعلقة بفرضيات الدراسة.

3- الانحراف المعياري: وقد أستخدم في هذه الدراسة لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ثانياً: الأسإلىب الإحصائية الاستدلإلىة لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم اختبار الفرضيات ضمن البرنامج الإحصائي One-Sample T-test

خصائص عينة الدراسة:

1- المؤهل العلمي:

يبين الجدول (3-1) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وتم تحديد خمسة مستويات للمؤهل العلمي تبدأ من ما دون البكالوريوس إلى درجة الدكتوراة أما المستوى السادس فهم من يحملون شهادة مهنية أخرى.

المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دون البكالوريوس	لا يوجد	-----
بكالوريوس	20	%66
دبلوم عالي	4	%13
ماجستير	6	%11
دكتوراه	لا يوجد	-----
شهادة أخرى	لا يوجد	-----
المجموع	30	%100

ويلاحظ من الجدول المذكور أن المستوى التعليمي لعينة الدراسة يعتبر مرتفعاً، حيث كانت نسبة من يحملون درجة البكالوريوس هي(66%) و(11%) لحملة درجة الماجستير، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

2- التخصص العلمي:



7th Year: I July- 2009 مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف

يبين الجدول رقم (3-2) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة فقد تم تقسيم التخصص العلمي إلى خمس فئات و هي التسويق والإدارة والمحاسبة والمالية والمصرفية .

التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
التسويق	13	%43
الادارة	9	%30
المحاسبة	3	% 1
المالية والمصرفية	5	%26
المجموع	30	%100

يبين الجدول رقم(3-2) أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة (43%) لتخصص التسويق، في حين بلغت نسبة تخصص الادارة (30%) ، ويمكن تفسير أسباب ارتفاع هذه النسبة إلى أن تلك التخصصات ذات علاقة بموضوع الدراسة، و هذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة على أسئلة الاستبانة، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الفئة مناسبة لاختبار دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان.

2- عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول(3-3) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة في مجال السوق المالي، حيث تراوح عدد سنوات الخبرة بين أقل من خمس سنوات وعشرين سنة فأكثر.

عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	%50
5-أقل من 10	10	%33
10-أقل من 15	5	%16
15-أقل من 20	--	--
20 سنة فأكثر	--	--
المجموع	54	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت (50%) لفئة أقل من 5 سنوات ويليها فئة من(5) إلى أقل من (10) بنسبة (33%) ، مما يعني أن هناك تنويعاً كبيراً في سنوات الخبرة لعينة الدراسة وهذا بالتالي ينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة.

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:



7th Year: I July- 2009 مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 42: صيف 2009

سوف يتم استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضية الدراسة ومناقشة نتائجها كالآتي:

Ho: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحاكمية المؤسسية للشركات والحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان"

إن الغاية من هذه الفرضية هي التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية وذلك حسب وجهة نظر مديري بعض الشركات العاملة في الوساطة المالية في بورصة عمان، وبالتالي اختبار هذه الفرضية من أجل اثبات صحتها او نفي الفرضية الصفرية .

وللإجابة على هذه الفرضية تم إخضاعها الى اختبار العينة الأحادية والجدول التإلي يبين نتائج الاختبار.

تحليل العينة الأحادية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية
الحوكمة	3.301	0.446	22.32	3.621

يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء أفراد العينة حول دور الحوكمة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العاملية على بورصة عمان يساوي 3.301 وبانحراف معياري يساوي 0.44 ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار العينة الأحادية الذي يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي (3) ويتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من الجدولية ونلاحظ من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تساوي 22.32 أكبر من قيمة T الجدولية لذلك.

نقبل الفرضية البديلة القائلة " **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحاكمية المؤسسية للشركات والحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان** "

النتائج والتوصيات

النتائج:

بعد اختبار الفرضيات تم التوصل الى ما يلي:

1- يعتبر قطاع الشركات العاملة في مجال الوساطة المالية في الأردن على قدر عال من التأهيل، وذلك من خلال التحليل الوصفي لعينة الدراسة.
2- هناك خبرات كافية وعالية لدى المديرين العاملين في الشركات المالية الأردنية.
3- هناك تأثير واضح وصريح للحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان.

اذن فلا شك أن للأزمة آثارها على الاقتصاد الأردني وستمس بلا شك بعضاً من قطاعاته، الا أن طبيعة تركيبة الاقتصاد الاردني تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة المستجدات والتطورات بكل كفاءة

واقتدار. والدليل على ذلك : توافر الموجودات القابلة للتسييل عند الحاجة، اضافة لتوافر السيولة الفائضة لدى البنوك المحلية بنحو 600 مليون دينار وتوافر شهادات ايداع وأذونات وسندات خزينة بما يجاوز خمسة مليارات دينار. وبالتالي وجود سوق مالي يتمتع بالافصاح والشفافية العالية وسرعة الاعلان عن البيانات المالية. وبالتالي توافر الثقة بالسوق المالي والشركات المدرجة فيه. ناهيك عن عدم وجود مشلكة تعثر سداد القروض، وبقاء معدلاتها منخفضة جداً بما لا تتجاوز 4% كأقصى حد. بدليل ارتفاع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك المرخصة لهذا العام بنسبة 17.4% عن العام الماضي. ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار بما نسبته 6% وارتفاع الصادرات الوطنية هذا العام بحوالي 35% مما ادى الى انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بحوالي 1.7 مليار دينار عام 2008. وبالتالي ارتفاع احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية لتصل ما يقارب 8 ملياردولار عام 2008, مما يعني قدرة التكيف مع المستجدات والتعامل معها بحذر شديد يضمن سلامة الوضع المالي والاقتصادي...

التوصيات:

بعد التوصل الى النتائج السابقة، توصي هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات الآتية:

1- ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها.
2- إلزام أصحاب المصالح بضرورة إيجاد آلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي يعود عليهم.
3- عدم حصر الصلاحيات المطلقة بيد مدير تنفيذي محدد واخضاعه لعدة جهات رقابية اخرى.
4- تضمين مجالس إدارة الشركات أعضاء متخصصين مهنيا في مجالات المالية والمحاسبة، شريطة ضمان استقلاليتهم التامة.
5- ضرورة وجود جهات رقابية من قبل السوق المالي على الشركات المدرجة بشكل فاعل ودائم.
6- أهمية توثيق العلاقة بين الودائع لدى البنوك التجارية وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
7- الابقاء على حجم سيولة فائض للحفاظ على مرونة كافية في التعاملاتبتشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر الى سلامة التسهيلات الممنوحة.
8- اتباع الحاكمية الرشيدة بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الافصاح وتعزيز الثقة بالسوق المالي من خلال ضوابط فعالة تضمن حماية المستثمرين ولا سيما صغارهم من خلال تجديد الرقابة.
9- الابقاء على الدور الرقابي للدولة من حيث الجهاز المصرفي وعمل السوق المالي لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل سليم. بوضع آليات محددة للتداول بأسعار منطقية بعيدة عن المغالاة وفق معايير تتصف بالمرونة والجاذبية على حد سواء

المراجع:

1- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، 24-25 أيلول 2003، **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان.

2- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف، اذار 2004، **الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية**، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، الأردن.

3- دهمش، نعيم، والقشي، ظاهر، ايار 2004، **الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها**، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، الاردن.

4- عقل، مفلح، آذار 2004، **التحكم المؤسسي في البنوك**، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثالث والعشرون، ، العدد الثاني، الأردن.

5- حماد،طارق عبد العال، 2005،حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في لمصارف، الدار الجامعية،مصر.

6- مطر ، محمدونور، عبد الناصر، 2007، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد،3، العدد،1،ص ص 46-71.

7- التقارير الصادرة عن بورصة عمان لسنوات مختلفة.

8- Alexander, Delroy, December 8, 2001, **Auditors under fire for failing to flag problems (big 5 to institute together standards)**, Chicago Tribune, www.findarticles.com.

9- **At Enron, “The environment was ripe for abuse”**, February 25, 2002, by the McGraw-Hill Companies Inc www.findarticles.com.

10- **Audit and corporate governance failures at Enron,** Class 4 on April 4, 2002, Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago website.

11- Bassett, Richard, and Storrie, 2002, **Accounting at Energy Firms after Enron, is the "Cure" Worse than the "Disease"?**, Cato Project, on Corporate Governance, Audit, and Tax Reform, Cato Institute, Journal of Policy Analysis, Washington, www.cato.org.